دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الحوكمة الإدارية علاج الفساد
المصدر:	مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية
الناشر:	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت
المؤلف الرئيسي:	يحي، عثماني
المجلد/العدد:	مج1, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	79 - 90
رقم MD:	942527
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch, HumanIndex
مواضيع:	السياسة الإقتصادية، التنمية الإقتصادية، التنمية المستدامة، النمو الإقتصادي، الحوكمة الإدارية، الفساد، الشفافية، مستخلصات الأبحاث، الترجمة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/942527

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الحوكمة الإدارية علاج الفساد

عثماني يحي –طالب دكتوراه
جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان

ملخص

إن ثقافة الفساد التي تنتشر بشكل وبائي في المجتمع الجزائري تعد بمثابة حرب شنها «أسياد الجريمة» على المنظومة القيمية لهذا المجتمع.... إن إحلال العدالة الاجتماعية وتعزيز دعائم الحكم الرشيد وكذلك دولة الحق والمؤسسات، آليات ذكية لمواجهة كل أشكال الفساد، مما يجعل المجتمع الجزائري يتقدم نحو المستقبل بكل أمان وبخطوات ثابتة.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة – الإدارة – الفساد – العلاج.

Résumé :

La culture de la corruption qui se propage dans la société algérienne est considérée comme une guerre menée par « les parains de la criminalité » contre le système des valeurs de cette société. .. la restauration de la justice sociale, le renforcement des fondations de la bonne gouvernance et aussi l'état de droit et des institutions sont des mécanismes intelligents pour faire face à toute forme de corruptions, ce qui va aider la société algérienne se diriger progressivement vers l'avenir en toute sécurité et avec des pas constants.

Les Mots Clé : gouvernance - administration - corruption - traitement

مقدمة :

يكاد الباحث للمتأمل الذي درس السياسات الخاصة لمكافحة الفساد، أن يلحظ أن هذه السياسات تكاد تقصر خططها ووسائلها على المجابهة المستمرة للاحتمالات المتوقعة لانتشار هذا الوباء هنا وهناك من منطلق أن هذه التوقعات أفعالا منعزلة...

وهذا النوع من التفكير يشبه ذلك الذي يمارسه أبوين من ذوي التعليم القاصر والخبرة المحدودة، يظنان أن الابن الصغير الذي أصبح أطول من شقيقه الذي يكبره في السن حالة غير طبيعية تشكل خطرا على العلاقات بين الأخوين، ليصبح الصغير في مركز قوة بدنية تؤهله على

التجني على الأخ الأكبر، ولذلك لابد من أن يوقفا زيادة طول ابنهما الصغير وهو في السادسة عشرة [1].

في مقابل هذا القصور الذي تعبر عنه الثقافة الشعبية في تعاملها مع أساليب التنشئة الاجتماعية، نجد الفرد في ظل الثقافة المعاصرة يتلذذ وهو يحكي عن قضايا فساد، وكيف أصبح البعض أثرياء بين عشية وضحاها، بل يحاول عبثا إعادة نشر ما تنقله الجرائد من أخبار لتصبح مادة خصبة للترويج والاستهلاك...

(إن المؤسسات الاجتماعية في الجزائر أصبحت الآن في حاجة ماسة إلى إعادة صياغة جادة وجديدة لمقاربات الاستشراف الاجتماعي، الثقافي والسياسي المستندة إلى تجليات حديثة في العلوم الاجتماعية، ومدى ما يمكن لهذه التجليات أن تسهم في إعادة التربية على القيم الضابطة للعلاقات والمواطنة داخل المجتمع، وليس هناك شك في أن المجتمع الجزائري قادر على ينجح في هذا المسار عبر استلهام ذكي وحكيم ولقيمه المتأصلة في تراثه وتاريخه) [2]، ذلك أن العقلية التي أصبحت سائدة الآن تفيد بأن لا شيء يبشر بالنجاح في السياسات والعمليات التي تم تفعيلها من أجل القضاء على الفساد، بل على العكس من ذلك فإن العولمة المتوحشة تعززه لنشره وممارسته وتقديره... ولذلك ليس من المستبعد أن يحكم العالم مستقبلا أباطرة الفساد.

لقد بدأ المجتمع المعاصر منهزما أمام معضلة الفساد ومرتاحا بتكرار الانهزام أمامه دون استيعاب لدروس القانون الجزائي والأخلاق، ولذلك يجدر التساؤل عن أي السبل الحكيمة للخروج من هذه الوضعية المثيرة للأعصاب وما ينجر عنها من تدفق للمشكلات الحياتية والمفاجآت القاسية والحادة.

أولا : ما هو الفساد ؟

درجت الدراسات النقدية الاقتصادية والمالية خاصة على توزيع الفساد على مسارين أساسيين :

- الفساد الخاص بالصفقات والمعاملات والأنشطة التجارية ذات الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية التي تبلغ قيمتها المادية والعقارية ملايين الدولارات ومنها الاستحواذ على العقارات، التهريب المنظم، التفريط في الثروات الوطنية، تبييض الأموال إلخ، وهذا النوع من الفساد يرتبط عادة بشركات متعددة الجنسيات والبنوك الدولية وصناديق النقد وشبكات مختصة عابرة للقارات والأوطان والحدود.
- الفساد الذي يترتبط بالأفراد، وهو يتجلى في عمليات الرشوة والوساطة والمحسوبية، وهي

المظاهر التي تمس الممارسات اليومية للمواطن في علاقته بالإدارة والمؤسسات الاقتصادية أو التجارية خاصة. والواقع أن هذا النوع من الفساد أصبح يربك الجهود المحلية ومؤشرات انتشاره في الحياة اليومية تجعل منه مرضا عضالا يسري في كل أجزاء بنية الفرد والمجتمع.

ومنذ عقدين من الزمن تحول موضوع الفساد إلى قضية مربكة للتنمية المستديمة، ومظاهر الفساد أضحت تستأثر بالاهتمام والتتبع، حيث أحدثت لها في الجزائر هيئات، وكذا وضع خطط لمحاربة الفساد، وهو ما أنيط بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بمقتضى مرسوم رئاسي تنفيذا لأحكام الدستور الجزائري الذي نص على استحداث هذه الهيئة وحدد المهام الأساسية المنوطة بها، والمتمثلة في اقتراح وتفعيل سياسة وقائية شاملة تكرس مبادئ دولة الحق والقانون، وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الأموال والممتلكات.

والفساد في أصله، مفهوم يحمل دلالات متنوعة فردية، جماعية تنظيمية وسياسية ; دلالات تتداخل لتفيد معاني : اللامواطنة، التسيب، عدم التنظيم، التعدي، التفسخ، الانحراف إلخ.

ومنذ عصر العولمة ارتفع منسوب القيم الفردية والذي يعتبر سلوك الفساد إحدى تجلياته، وذلك بفعل التحولات التي رافقت الثورة التكنولوجية وكذلك التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نهاية القرن العشرين. وبداية من هذا العهد تمحورت فكرة الفرد المستقل والسيد على نفسه [3]، فأصبح ينظر إلى ما تبتغيه ذاته لا إلى ما تطمح إليه الجماعة التي يعيش فيها. هذا التحول الذي عرفه الإنسان، ساهم في تغيير النظرة إلى العمل، العلاقات الاجتماعية والأخلاق وغيرها من القيم التي تكون النظم في المجتمع، مما أدى إلى التحول التدريجي من القيم الجماعية نحو القيم التي تعزز الفردانية، فلم تعد الأخلاق تمنع الفرد من إتيان أفعال تخدش الحياء، وأصبح الفساد بهذا المعنى تعبيرا عن الرفض اتجاه محو الذاتية القيمية بتجلياتها السلبية، وأرفضا لتوجيه قيمي يلغي الذاتية من منطلق فهم خاص لمعنى الحق والالتزام [4].

والفساد فعل تنظيمي مؤسس. في هذا الإطار يجب التميز بين ثلاث آليات تتأطر ضمنها مظاهر الفساد المؤسسي :

- فهو نتيجة للمسافة بين المؤسسات المنوط بها خدمة المجتمع مقابل تلقى العاملين بها حقوقا يكفلها القانون، مع الأفراد المعنيين بهذه الخدمة، وهذا تحت تأثير عوامل الانفتاح السياسي والاقتصاد الحر.
- وقوع المؤسسات الرسمية في فوهة الاحتجاجات وأثر الأزمة الاقتصادية على سلوكيات الأفراد،

ونقل كل الانحرافات الاجتماعية إلى محيط المؤسسات الإدارية والاقتصادية، وقد أشارت الدراسات إلى العنف الذي انتقل من الوسط الاجتماعي إلى المؤسسات التربوية التي تتكفل بإعادة إنتاجه ثم ترجعه مرة أخرى إلى المجتمع بهدف توظيفه [5].

- تأثير العنف الرمزي الذي يمارسه التنظيم الرسمي على الموظف النزيه عبر فكر إداري وقانوني صارم، متعصب وبيروقراطي، فهناك العديد من الشواهد التي تبين أن شخصية الموظف النزيه أضحت مثقلة بعوامل الضعف والاحباط، بسبب :

- الصورة المشوهة التي ارتسمت في المجتمع عن الموظف والمؤسسات الإدارية والخدماتية والاقتصادية.
- التهم التي توجه إلى المؤسسات الرسمية بأنها تخدم فقط الأشخاص الذين ينفردون بالمكانة المتميزة من أصحاب المال والمالكين للعقارات والمقاولات... إلخ.
- انسحاب الجمهور من المشاركة في محاربة الجريمة وفضح أولئك الذين يتعاطون الرشوة من دون الشعور بأي مكروه يصيبهم.
- فقد المواطن الثقة في مؤسسات بلده، وتكرست لديه قناعة بأن الحق تحول إلى مزية، فانتشر الحقد والكراهية والغضب، واللجوء إلى الوساطة والممارسات غير المشروعة للاستفادة من أبسط الحقوق.

- الجمود الذي أصاب الحياة المهنية : افتقدت المؤسسات الرسمية القيم التنظيمية المدعمة أو المحفزة على المثابرة في العمل وأصبحت تعيش على واقع السطحية والروتين القاتل، تشردمت علاقات الموظفين والعاملين ببعضهم البعض، ومع المجتمع، وانفصلوا عن بعضهم البعض، وتخندقوا في مواقع على أساس المصلحة الذاتية وهم بذلك عبدوا الطريق للتسلط في ممارسة الحق والواجب.

- ذبول قيم التحفيز والتدعيم على التكوين المستمر والترقية وتولى المناصب على أساس الكفاءة العلمية والأخلاقية ولا على أساس الولاء الظرفين المزيف كما هو سائد في الواقع، الأمر الذي يتطلب تكييف منظومة التكوين والعمل وفق متغيرات العصر، والتي يلاحظ أنها تدفع المجتمعات الإنسانية نحو مزيد من التخصص العلمي والكفاءة في الأخلاق.

ومن المعلوم أن هناك قراءة حديثة لأزمة الثقافة العربية، أزمة متعددة الجوانب : أزمة تمثيل سياسي، أزمة هوية، أزمة قيم، أزمة تربية، أزمة أخلاق، أزمة سلوك... إلخ. إن هذه القراءات تصلح كنماذج مثالية لتفسير الفساد الذي ضرب المجتمعات العربية ومنها المجتمع الجزائري.

ولعل القراءة التي يقترحها «هشام شرابي» هي أكثر القراءات شمولا وأهمية، كونها تصدر عن نظرية متكاملة لتوصيف المجتمع العربي وتحديد مظاهر أزمته، والبحث عن الحلول [6].

يرجع «هشام شرابي» التخلف الذي أصاب المجتمع العربي (والمجتمع عنده يشتمل النظم الاجتماعية الكلية من دولة واقتصاد وسياسية، والنظم الاجتماعية الجزئية كالعائلة أو الشخصية الفردية) إلى «نظام الأبوبة المستحذتة» وهذا النظام يكرس :

- تفتيت بنية الفرد والمجتمع، وهي عملية تنتقل من جيل إلى آخر كالمرض العضال، ويكمن في : التناقضات والنزاعات الداخلية، الحلم الزائد، الاغتراب، الإنهزامية، الاحترام الذي يحضى به فقط الأغنياء وذوي النفوذ والسلطة.
- الخطاب اللاحواري باعتباره شرط للاستمرار في الهيمنة ونفي الآخر، وهذا الخطاب يتمسك به الأفراد في المؤسسات الدينية أو القبلية، والحاكم بصورة عامة.
- حالة معقدة من الخلل الاجتماعي والثقافي [7].

والقراءة الثانية قراءة «بورهان غليون» التي تقوم على تشخيص الأسباب الداخلية للأزمة وسماها ب «الأزمة المفتوحة» والتي تفيد :

- تجدد الصراع بين مختلف مكونات الجماعة العربية : الفكرية والسياسية والاجتماعية والدينية والطائفية على مصراعيه من أجل إعادة توزيع عناصر الثروة والمواقع السياسية والاجتماعية.
- انحلال الروابط الاجتماعية، وانفلات القوى دون ضابط.
- ذبول القيم والمبادئ القوية واستخدامها السوقي لغايات الصراع الفئوي.
- الجنوح نحو سياسات الانكفاء على الذات وخدمة مصالح الأنانية، أي زوال العام وصعود الخاص إلى مقدمة المسرح الاجتماعي [8].

ويرجع «السيد يسين» إنكسار الثقافة العربية إلى عوامل كثيرة، منها :

- تضخم صورة الذات العربية نتيجة الأوهام التي زرعت في أذهان الجماهير العربية.
- السياسة الاقتصادية التي أدت إلى صعود طبقات اجتماعية أصبحت مصالحها مرتبطة ارتباطا عضويا بالمؤسسات الرأسمالية العالمية [9].

وهكذا من خلال استعراض أفكار «هشام شرابي» «برهات غليون» «السيد يسين» نكون قد اقترحنا أبرز المداخل في الفكر العربي المعاصر التي تصلح لتفسير الفساد والتعريف بخلفياته.

ثانيا : الآليات الذكية لمواجهة الفساد :

إن الفساد الذي أضحى معضلة تجعل من مقاومتها معركة مصيرية للتحرر من مخاطر العولمة المتوحشة، لم يعد يمثل ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية فقط، بل أصبح ظاهرة سلوكية ذات فعل وظيفي مشين ومريع.

إن ظواهر معاصرة أضحت ترتبط بالفساد ارتباطا عضويا، ولذلك يجب اعتماد آليات ذكية لمواجهة هذه المعضلة وتأتي الحوكمة الإدارية في طليعة هذه الآليات. فما هي الحوكمة ؟ وما هي أبعادها ؟

أ- تعريف الحوكمة :

1- التعريف اللغوي :

أصل الكلمة يونانية مشتقة من (Kubernan) ثم انتقل إلى اللاتينية (Gubernare) لتثبت في اللغة الانجليزية (Governance) منذ سبعة قرون قبل أن تظهر في اللغة الفرنسية خلال الأعوام الأخيرة. ويرى البعض أن المصطلح يعود في الأصل إلى كلمة إغريقية تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهارته في اجتياز المخاطر التي تواجهها سفينته في أثناء الرحلة البحرية كالأمواج العالية والعواصف، وما يتمتع به هذا الربان من قيم وأخلاق وسلوكيات نبيلة في المحافظة على البضاعة وعلى السفينة، ومواجهة القراصنة بصلابة وعدم التخلي عن السفينة وحمولتها [(10)]. أما الترجمة العلمية المتفق عليها لهذا المصطلح، فهي أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة.

إن «الحوكمة» أو «الحاكمية» أو الحكمانية» أو الحوكمة الإدارية» كلها مصطلحات معربة لكلمة (Governance)، وعلى الرغم من اختلاف المسميات إلا أنها ترمز إلى معنى عام واحد وهو الطرق والأساليب التي تدار بها الشؤون العامة لدولة ما. لذلك فإن الحوكمة تتاشبه مع حوكمة الشركات (Corporate Governance) في الدعوة إلى الشفافية والإفصاح، لكن الحوكمة تشمل أيضا طريقة عمل الحوكمة في إدارة شؤون الدولة، بالإضافة إلى الجهات المشاركة في عملية اتخاذ القرارات والتنفيذ.

2- التعريف الإصطلاحي :

الحوكمة من منظار البنك الدولي : مجموعة القيم والنظم التي من خلالها تمارس السلطة صلاحيتها من أجل بلوغ أهدافها والتي تعتبر من الأهداف العامة...

هذا التعريف وإن كان يغيب بعض القيم الديمقراطية، إلا أنه يتضمن عنصرا أساسيا يتمثل في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها المجتمع.

وتعرف «الحاكمية» من منظور المجتمع الأوربي على أساس معايير منها : التسيير الشفاف والعقلاني للموارد البشرية والمالية، القرار المسؤول، تقديم الحسابات، تعزيز القدرات، واعتماد الآليات الكفيلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وتنطلق اللجنة الأوروبية في تعريفها للحوكمة من : الانفتاح، التشاركية، الفعالية والانسجام [11].

والحكامة حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : هي «ممارسة السلطة الإدارية والاقتصادية والسياسية لإدارة كافة شؤون الدولة، وهو ما يشمل الآليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم، بممارسون كافة الحقوق والالتزامات، فيتجسد بذلك حق الاختيار والتنوع [12].

أما التعريف الذي نقترحه، فهو اعتبار الحوكمة طريقة تدبير ممارسة الحكم من قبل السلطة الشرعية القائمة في الدولة، وضرورة انفتاحها على مختلف فئات المجتمع المدني لتسمح لها بالمشاركة الحية، إنها تعتمد على خلق التوازن بين مختلف القوى المتعارضة المصالح في المجتمع من أجل تدبير الاختلافات السايسية والقانونية والاقتصادية القائمة في المجتمع، وهذا العمل لن يتأتى إلا في ظل دولة المؤسسات والقانون.

ب- الإطار القانوني للحكم الراشد :

1- المحاسبة آلية قانونية لتأسيس الحكم الراشد :

حين نتكلم عن ربط المسؤولية بالمحاسبة وفق ما تقتضيه الحكامة الرشيدة، فإننا نكون حتما أمام دولة الحق والقانون بما هي دولة المؤسسات التي تعمل خارج كل تقاليد وأعراف الريع، المحسوبية، الزبونية، الرشوة، ولذلك فهي تسهر على المحافظة على ثورات المواطنين المادية واللامادية، حيث تصبح أجهزة الرقابة الإدارية والمالية أحد أهم الأجهزة التي تشكل الناظم المركزي للتدبير وهو ما يقتضي بالموازاة الأحتكام إلى قضاء مجالس المحاسبة التي تحيل كل نهب واختلاس للمال العام، وكل أشكال الزبونية والمحسوبية في التوظيف وكل أشكال الريع على النيابة العامة، باعتبارها رقابة المجتمع ذاته قضائيا على السلطة التنفيذية، بشكل يجعل فصل السلط واستقلاليتها آلية دستورية ورقابية تحمي المجتمع من كل وجوه الفساد في تدبير الحياة الإدارية، السياسية والاقتصادية، ومن ثم تنفصل عن كل علاقة ولاء بين المسؤولين وشخص الحاكم [13].

2- الشفافية قاعدة داعمة لتعزيز الحكم الراشد :

الحديث عن الشفافية يقود إلى مصطلحين آخرين لهما علاقة قوية بالفساد، وهما المساءلة

والمحاسبة، والفساد يزداد عند غياب الشفافية أي أن مصدر قوته في الغموض وعدم الوضوح، على أن المطلوب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة عن كيفية ممارسة الدور والوظيفة، وقبول الانتقادات متى كانت مؤسسة والعمل بها.

3- إرساء منظومة قانونية شرط أساسي لترشيد الحكم :

يرتبط حكم القانون ارتباطا قويا بضبط الفساد، فحين يسود القانون على الجميع دون استثناء ويضم في مواده نصوصا تعاقب المجرمين والمفسدين ويطبق فعلا، فإن ذلك يعمل على ردع المفسدين ويقلص من حجم الفساد، وعلى العكس من ذلك إذا شاع الفساد في المجتمع، فإن القانون يصبح غير معترف به وغير رادع [(14)].لذلك يجب اختيار القائد الإداري والموظف المناسب في المكان المناسب، بناء على صلاح المعتقد وسلامة المنهج والقيم الروحية والأخلاقية والفضيلة والأمانة والمؤهلات والخبرة والكفاءة والجدارة، بعيدا عن الأغراض والعواطف الشخصية والمحسوبية. أما على صعيد المؤسسات والدولة، فإننا نجد هنا أنه إذا لم تتم المعالجة المتكاملة للإشكالية السياسية القائمة في المجتمعات العربية والإسلامية عموما (إشكالية الحكم والديمقراطية والحريات العامة وإطلاق سراح المجتمع المدني) سنظل ندور في حلقة مفرغة، ولن يحقق مشروع مكافحة فساد، أو إصلاح اقتصادي، أو إداري أو تطور جدواه بما ينسجم مع متطلبات العصر ومواجهة التحديات التي يشهدها العالم المتشابك والمتداخل المصالح [(15)].

4- القضاء المستقل آلية فعالة لإنجاح الحكم الراشد :

ويبرز دور القضاء في تحقيق الرشادة في الحكم عن طريق ممارسة الرقابة القضائية وتفسير القوانين في القضايا التي تفصل فيها، فالرقابة القضائية في جوهرها تمثل سلطة المحاكم في تحديد دستورية أعمال الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي، ولهذا يعد استقلال هذه الهيئة أحد الشروط الجوهرية لقيام الحكمانية [(16)].

إن استقلال السلطة القضائية هو الضمان الحقيقي والفعلي لتمكين القضاء من النهوض بواجباته في إصدار أحكامه وفقا للقانون وما تقتضيه مبادئ العدالة من دون التأثير عليه من أي جهة كانت [(17)].

5- الديمقراطية التشاركية وتفعيل دور المجتمع المدني :

تتجلى فوائد الديمقراطية التشاركية في ما يمكن تحقيقه من نتائج واعدة في المجال الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والسياسي، وهي تعتبر من أهم الآليات لما تسمح به من :

- إبداء الرأي وتعميق مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات وتنفيذ المشروعات.
- استثمار المعلومات وتبادلها من خلال التواصل البناء والتكفل بانشغالات المجتمع، خاصة فيما يخص العدالة في توزيع المشاريع الانمائية.

إن الديمقراطية التشاركية تتطلب وجود مجتمع مدني فعال ونشيط.

إن قوة المجتمع المدني تسمح للتنظيمات الجمعوية بأن تلعب دورا محوريا في إرساء قواعد الحكم الراشد لاسيما من حيث :

- العمل الديمقراطي والتحول الديمقراطي وكذلك حماية المجتمع من كل أشكال الفساد.
- وضع الآليات لتعزيز المساءلة والشفافية.
- التواصل مع الرأي العام.

إن تشاركية المجتمع المدني أساس إرساء الحكم الراشد، فهو رأس المال الاجتماعي، لذلك فإن المسؤوليات الملقاة على عاتق المجتمع المدني تفرض عليه التكيف مع تغيرات العصرنة ليصبح :

- قوة اقتراحية للقيم الاجتماعية الجديدة القائمة على احترام كرامة الإنسان وسلامة فكره وحرياته.
- قوة تغييرية من خلال مهمة التعبئة والحشد.
- قوة لإنتاج الأفكار بدعم من الخبراء والباحثين.
- قوة تحفيزية على الممارسات الميدانية الجديدة، الأمر الذي يوفر للمراقبة الشعبية المشروعية الكاملة.
- قوة مراقبة السلطة وهذا عن طريق المشاركة في آليات التصور والقرار والتنفيذ.
- قوة في اختيار ممثليه بشكل حر، والمشاركة في تدبير السلطة ومراقبة المنتخبين [18].

وقد أعطت منظمة الأمم المتحدة للمجتمع المدني دور الشريك في الحياة الاجتماعية، وهذا منذ سنة 1946 لما تم الإعلان على تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد نص هذا المجلس في القرار رقم 1296 على الترتيبات الأساسية لاعتماد المنظمات غير الحكومية.

ثالثا : جهود الدولة الجزائرية في تعزيز الحكم الرشيد للقضاء على الفساد :

أقر دستور 1989 مبدأ التعددية السياسة، وجاء دستور 1996 ليعزز هذا الاختيار التاريخي (المادة 42 من دستور 1996).

وتبدل الجزائر الكثير من الجهود في سبيل إرساء مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد ويتضح

ذلك من خلال قيامها بالتوقيع والمصادقة على الكثير من المعاهدات والأدوات القانونية الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى جهود أخرى نذكر منها ما يلي :

- في سبيل ترشيد الحكم وإعادة إدماج الفئات المتضررة من المأساة الوطنية، عملت الدولة الجزائرية إلى تدبير المصالحة الوطنية كآلية لإصلاح الأضرار المترتبة عن المأساة الوطنية، وقد خصصت الدولة لذلك غلافا ماليا معتبرا قدر ب 3.260 مليار دج.
- أما في مجال دسترة الديمقراطية بكثير من التعميق، فقد لجأت إلى تعديل الدستور في 2008/11/15 والذي عزز مكتسبات المراحل السابقة، حيث أولى للمرأة الجزائرية مكانة مرموقة بمنحها حقوقا سياسية لم تعرفها الدساتير السابقة على غرار فتح مجال الوصول إلى المجالس المنتخبة.
- كما أثرت سجل حقوق الإنسان بتوسيع المصادقة على مختلف النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان.
- بادرت الدولة الجزائرية بإصلاحات قطاعية، طالت مرفق العدالة والسجون وتمكين المنتفعين من مرفق العدالة من الوصول إليه بسهولة، وخاصة الفئات الضعيفة، كما كرست استقلالية القضاء من خلال تكريس مبدأ الفصل بين السلطات.

وفي ظل الوفرة المالية لاسيما احتياطي الصرف الذي بلغ نهاية جوان 2008 ما قيمته 133 مليار دولار وصندوق الإرادات قارب ال 4000 مليار دينار، بالإضافة المخطط الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي صرف منه لحد الآن 150 مليار دولار حسب آخر الإحصائيات، هناك اتفاق واسع على أن الفساد يؤثر على الفقراء بشكل كبير، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد وصفت الآثار من منظور اقتصادي واجتماعي وسياسي، ويضر الفساد بالفقراء في البلدان النامية على نحو غير متناسب، لأنه ينغص على حياتهم اليومية بالعديد من الطرق المختلفة، ويميل إلى جعلها أكثر فقرا، من خلال حرمانهم من نصيبهم من الموارد الاقتصادية والمساعدات المنفذة للحياة، ومن الخدمات العامة الأساسية لأنهم غير قادرين على دفع الرشاوي، ويزيد من صعوبة تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل تلك المتعلقة بالصحة والغذاء والتعليم، ويخلق التمييز بين المجموعات المختلفة في المجتمع، لقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مختلف برامج التنمية مثل برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي صاحبه برنامج الهضاب العليا وبرنامج دعم الجنوب، والمخطط الخماسي 2010/ 2014 [(19)].

خلاصة :

ما يمكن أن نشير إليه عند نهاية هذه الورقة البحثية، هو أن «الحوكمة» مفهوم ساهمت في إرسائه عديد الحضارات الإنسانية في شقه المفاهيمي والممارساتي، ولعل القول بأسبقية الحضارة الإسلامية في تكريسه هو من قبيل صلاحياتها لكل زمان ومكان، هذا بعدها الحضاري، أما من بعدها السياسي والقانوني فهي لا تغدو إلا مرحلة سعت أمريكا بكثير التوجيه عبر أجندتها لأمركة العالم عبر تسييس الديمقراطية السياسية، التي سوقاها للضغط على الدول العربية والإسلامية.

وفي الجزائر، وبالرغم من الجهود التي تبذل في مجال تعزيز الحكم الرشيد، إلا أن الطريق لا يزال طويلا وشاقا، وهناك مشكلات تحنت في الواقع وهي متعددة الأبعاد والجوانب.

إن الفساد الذي أصاب المؤسسات في الجزائر يستمد تفسيره من التحولات العميقة التي حدثت في المجتمع الجزائري ومنها المنظومة القيمية بكل أبعادها... وتجاوز هذا الوضع المؤسف مرهون بالتصحيح المستمر والتجديد والنظرة ببصيرة إلى المستقبل.

إن السياسة الحكيمة تتطلب الأخذ بأفضل الخيارات، وأعتقد أن ترشيد الخطاب السياسي إزاء قضايا العصر وإرساء دعائم دولة القانون والحق وتعزيزها، والتحكم في آليات الحوكمة الإدارية، إحدى المسؤوليات التاريخية لحماية المؤسسات الاجتماعية من الفساد... فلا نجد تنظيما فعالا قادرا على انتشال واقع المؤسسات من التأخير الذي وقعت فيه بسبب الفساد أفضل من نعزيز وتدعيم الإدارة الرشيدة والحكم الرشيد.

الهوامش :

1- محمد الجوادي : نحو آليات ذكية في مواجهة الإرهاب، /24/3/www.aljarzera.net/khowledgegate/opinions/2017 نحو أليات ذكية في مواجهة الإرهاب.

2- محمد رمضان : التربية على القيم بمنظومة قضاء الأحداث، دراسة ميدانية، ورقة قدمت لملتقى دولي بالمغرب أفريل 2017ـ جامعة مكناس.

3- Pascal combemal : la longue maladie de l'hétérodoxie, revue economie potitique, N° 12, P 6475-

4- محمد أحدو : المدرسة والتجاذبات القيمية، دار أبي فراق للطباعة والنشر، المغرب، 2006، ص 53.

5- محمد رمضان : من العنف الاجتماعي إلى ممارسة العنف التربوي في المدرسة، حالة المجتمع

الجزائري، مجلة دراسات الطفولة، المعهد العالي لإطارات الطفولة، تونس، عدد خاص، 24/ 2014، ص ص 33- 52.

6- السيد يسين : الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي، من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2008، ص 35.

7- هشام شرابي : النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 4، بدون تاريخ، ص ص 22- 78.

8- برهان غليون : إغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، دار التنوير، بيروت، 1985، ص 6- 9.

9- السيد يسين : مرجع سابق، ص 16- 18.

10- هاشم رمضان الجزائري، حسيني عبد القادر معروف : ماهية حوكمة الشركات، متاح على الرابط التالي :
http://www.iasj.net/las/?func.p40

11- Olivier Kask, Op.Cit, P 07

12- حسيني أسامة : الحوكمة الرشيدة في الإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مركز العقد الاجتماعي، 2014، ص 06.

13- عياد أبلال : النسف السياسي بين الفساد والإصلاح : الأسس والمرجعيات، مقاربة سوسيو- أنتروبولوجية، مجلة بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد 26، 2016، ص 44.

14- عرباوي مصعب : واقع الحكم الراشد في الدول العربية، دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية، حالة الجزائر من 2000 إلى 2014، مذكرة ماجستير، السنة الجامعية 2014 – 2015، ص 78- 79.

15- محمد برهومة : الفساد، مظاهره وسائل معالجته، مجلة بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد 26، 2016، ص 35.

16- عرباوي مصعب : مرجع سابق، ص 25.

17- الصادق الصديق محمد منصور : الإطار الدستوري لمكافحة الفساد، مجلة الدراسات العليا، العراق، 2015، ص 18- 20.

18- محفوظ بن صغير : دور منظمات المجتمع المدني في حماية وترقية حقوق الإنسان في الجزائر، مجلة القانون والمجتمع، العدد الثالث، جامعة أدرار، جوان 2014، ص 154- 155.

19- سارة بوسعيد : دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2012- 2013، ص 191.